الحدود في خمس عشرة نقطة في تلك المنطقة، ابتداء من موقع صغير لا يتعدى الـ ١,٩ مترا، حتى موقع يمتد الى ٢,٢ كيلومتر، بينما لا يتعدى طول موقع طابه نفسه ١,٠٢ كيلومتر (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٢). وتتنكر اسرائيل لخط الحدود الدولية القائم في تلك المنطقة، مدعية ان البريطانيين الذين قاموا بتعيينه في الماضي «قد ابتلعوا اجزاء من الاراضي العثمانية التي كانت جزءا من [فلسطين]»، وهي تطالب الآن بالاحتفاظ بالسيطرة على تلك المواقع «آخذة في الحسبان انها أعادت الى مصر كل سيناء بما تحويه من مشاريع تطويرية نفذتها خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة: شبكة طرق يبلغ طولها نحو الف وخمسمئة كيلومتر، وشبكات لتزويد المياه والكهرباء والاتصالات، وبيوت ومصانع ومدارس وفنادق وأجهزة طبية، وحقول نفط جديدة، ومطارات ومعسكرات للجيش واجهزة دفاعية. وقد بلغ مجموع الاستثمارات الاسرائيلية في تطوير سيناء [خلال الفترة المذكورة] حوالى ١٧ مليار دولار» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١٩). وتستغرب بعض المصادر الاسرائيلية اصرار حكومة بيغن على الاحتفاظ بهذه المواقع، الامر الذي يبدو «مضحكا»، بعدما تنازلت عن ياميت. وتتساءل: «هل يمكن المخاطرة باتفاق السلام مع مصر بسبب شاطىء يتنزه عليه الهيبيون؟» (دان مرغليت، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٥). والجدير بالذكر، ان ما تحتفظ به اسرائيل في منطقة طابه، لا يتعدى قرية سياحية خاصة بأحد اثريائها المدعو رافي نيلسون، اضافة الى فندق ما زال في طور البناء. وتتمثل اهميتها الحقيقية بالنسبة لها، في كونها موقعا مشرفا على العقبة وإيلات، مما يزيد من اصرارها على الاحتفاظ بها.

وقد اقترحت مصر تحكيما دوليا لفض الخلاف حول هذه المنطقة، الا ان اسرائيل رفضت ذلك، مقترحة اعلانها منطقة محايدة، بشرطين: ان تستقر الحياة فيها بشكل طبيعي، ويشمل ذلك حركة السياح، ثم عدم تجديد اتفاق كهذا (اي تحييد المنطقة) زمنيا (**دافار**، ١٩٨٢/٣/١٧). وشرح بيغن صيغة الاقتراح المذكور بقوله: «تنسحب اسرائيل الى خط الحدود الذي كانت تطالب به مصر، بينما يُعترف بالسيادة المصرية حتى خط الحدود الذي توافق عليه اسرائيل. وتخضع المنطقة الفاصلة الى رقابة القوة المتعددة الجنسيات، في حين تبقى السيطرة الفعلية بها بيد اسرائيل. وتحدد السيادة عليها في مفاوضات بين الاطراف وفقا لمعاهدة السلام، وتقوم لجنة مشتركة من اسرائيل ومصر بالبحث في توفير الخدمات المدنية، والمحافظة على الحياة الاعتيادية في المنطقة، حتى يتم الحسم النهائي لمسألة السيادة عليها» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢).

الا ان مصر رفضت هذه الاقتراحات وعرضت اخيرا تحكيم «طرف متفق عليه» بينها وبين اسرائيل، لحسم الخلاف حول المنطقة، دون تحديد وقت لانهاء عمله (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤). وقد رفض بيغن بدوره هذا الاقتراح، عارضا استمرار التفاوض حولها. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد هددت منذ بداية المفاوضات حولها، انه دون التوصل الى اتفاق، لن تنفذ الانسحاب النهائي في وقته المحدد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٦).

ليست قضية الحدود في تلك المنطقة، هي القضية الوحيدة التي تستخدمها اسرائيل لوضع العراقيل امام انهاء انسحابها من سيناء، وانما دأبت خلال الشهر الماضي، على اتباع مواقف ابتزازية واضحة ضد مصر، بهدف دفعها نحو ردود فعل تؤدي الى تأخير عملية الانسحاب. وكانت اولى تلك الخطوات، الاعلان صراحة «انه دون زيارة القدس، على الرئيس المصري ان يلغي زيارته المتوقعة الى اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١). وقد جاء هذا الاعلان بعد زيارة قام بها وزير الخارجية، إسحق شامير، الى مصر في الاسبوع الاخير من شباط (فبراير) الماضي، واجتماعه الى الرئيس مبارك، ثم اعلانه فيما بعد عن وجود نقاط اختلاف عديدة بين سياسته (اي مبارك) وسياسة السادات من قبله. وتحدث شامير حول هذا الاختلاف بقوله: انه لاحظ تصلبا في موقف مبارك بالنسبة الى مسألتين: الحكم الذاتي والقدس. «فبينما كان السادات يقول ان واجب مصر هو تحقيق اطار للحل من اجل الفلسطينيين، بحيث يكون عليهم اعطاؤه المضمون، واذا لم يقبلوا به فهذا شأنهم، فان الرئيس مبارك يقول: ان كل اتفاق حول الحكم الذاتي يجب ان يكون مقبولا سلفا من جانب